

اقتصاد

قصف «أرامكو» يرفع أسعار النفط

للندن - العربي الجديد

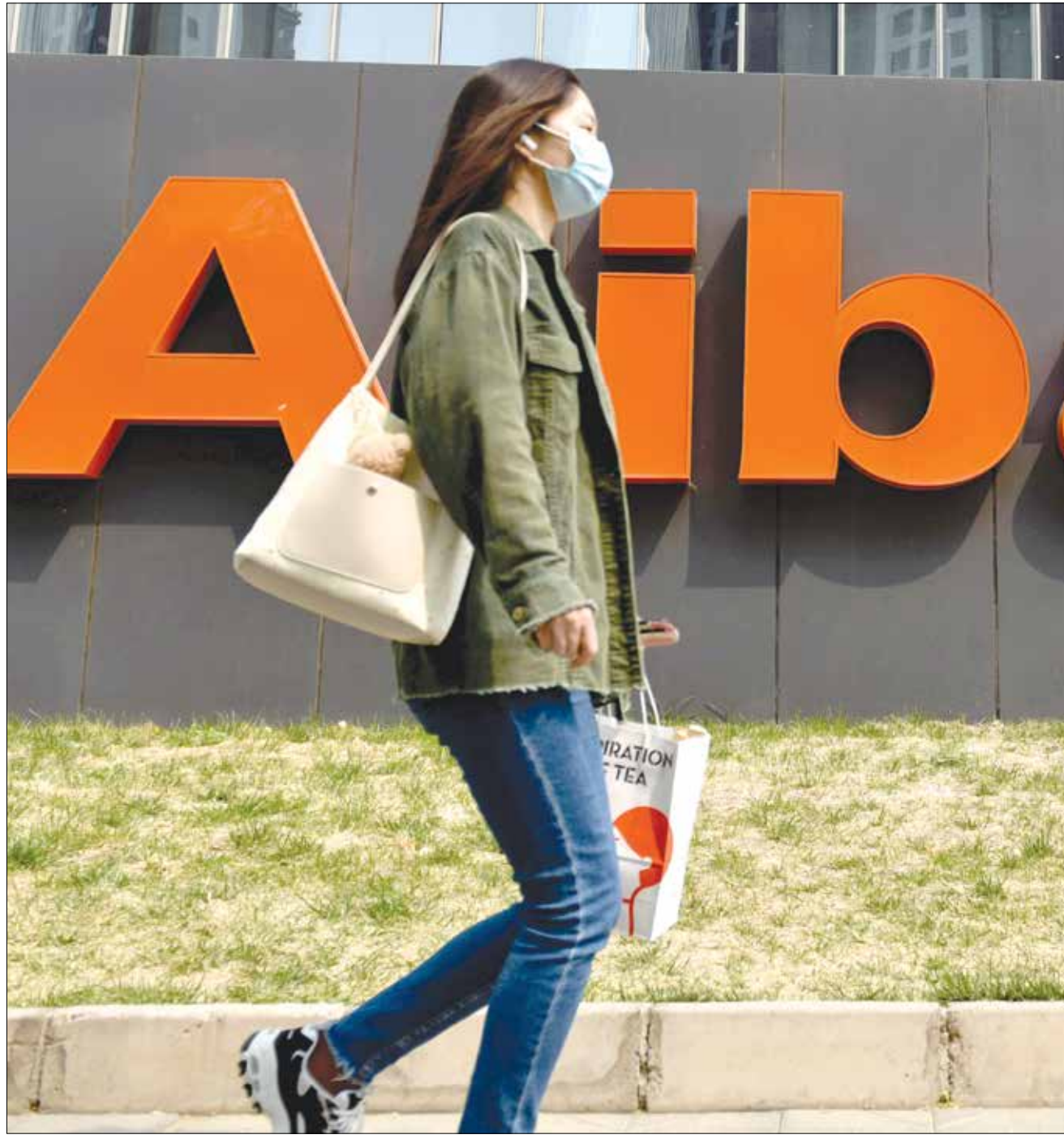
ارتفعت أسعار النفط الخام خلال تعاملات أمس الاثنين، بعد إعلان جماعة الحوثي في اليمن استهداف مرافق نفطية سعودية بطائرات مسيرة، في تكرار للهجمات على منشآت النفط في المملكة. ورغم فتح التداولات على هبوط لأسعار الخام، مع ارتفاع الإصابات بفيروس كورونا وبطء التعافي الاقتصادي العالمي مع استمرار الإغلاق الجزئي في العديد من الاقتصادات الكبرى، إلا أن الأسعار سرعان ما اتجهت للنعوض مع إعلان المتحدث العسكري باسم الحوثي يحيى سريع، على «تويتر»، استهداف مواقع في السعودية، بينها مصافي لشركة «أرامكو» في الجبيل وجدة، بـ 7 طائرات مسيرة وصاروخين باليستيين. وفي أعقاب الحادث، صعدت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم يونيو/حزيران إلى نحو 63,32 دولاراً للبرميل، كما صعدت أسعار العقود الآجلة للخام الأميركي غرب تكساس الوسيط تسليم مايو/أيار إلى نحو 59,5



دولاراً للبرميل. وكثف الحوثيون مؤخراً من إطلاق صواريخ باليستية ومقذوفات ومسيرات على مناطق سعودية، منها منشآت نفطية، وسط إعلانات متكررة من قوات التحالف العربي بقيادة السعودية بتدميرها، واتهام الجماعة اليمنية بأنها مدعومة بتلك الأسلحة من إيران. ويشهد اليمن منذ نحو 7 سنوات حرباً مستمرة بين القوات الموالية للحكومة المدعومة من التحالف العربي، ومسلي «الحوثي» المدعومين من إيران والمسيطرين على محافظات، بينها العاصمة صنعاء، منذ سبتمبر/أيلول 2014. وخالف سهم أرامكو، عملاق النفط السعودي، التوقعات بعد الإعلان الحوثي عن استهداف مرافق نفطية، إذ صعد في تعاملات أمس بنسبة 0,28%، بينما هبط مؤشر السوق السعودية بنسبة 0,34% إلى 9907,62 نقطة، مدفوعاً بخسائر أسهم قيادية في قطاع البنوك، يتقدمها سهمها البنك الأهلي ومصرف الراجحي، اللذين انخفضا بنسبة 2,19% و 1,5% على الترتيب. وفي الأثناء، قالت عدة مصادر تجارية، إن المملكة ستلبي معظم احتياجات العملاء في آسيا من النفط الخام تحميل مايو/أيار المقبل،

ارتفاع أسهم «علي بابا» رغم العقوبة الباهظة

قللت مجموعة «علي بابا» للتجارة الإلكترونية من حجم تداعيات الغرامة الباهظة التي فرضتها السلطات الصينية عليها بقيمة 2,78 مليار دولار. وقال نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة جو تساي، في مؤتمر عبر الهاتف، وفق «فرانس برس»: «نقبل بصدق هذه العقوبة وسنمتثل لها بحزم». وودعت المجموعة بتخفيض نفقات التشغيل على التجار الذين يستخدمون منصاتها. ويبدو أنّ هذه التصريحات طمأنت المستثمرين. وسجل سعر سهم «علي بابا» ارتفاعاً بنسبة وصلت إلى قرابة 9%، أمس الاثنين، في بورصة هونغ كونغ، حيث تعتبر من الشركات الأعلى قيمة، وكذلك في بورصة نيويورك. وكانت السلطات الصينية قد اتهمت «علي بابا» بفرض الحصرية على التجار الراغبين في بيع منتجاتهم على منصتها وتفاذي التعامل مع مواقع التجارة الإلكترونية المنافسة.



(Getty)

أخبار مختصرة

تراجع التضخم في عُمان

أظهرت بيانات صادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الحكومي في سلطنة عُمان، تراجع مؤشر الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (التضخم) بنسبة 0,37% على أساس سنوي في مارس/ آذار الماضي، بينما سجل ارتفاعاً على أساس شهري. وقال المركز في تقرير له، وفق وكالة الأنباء العمانيّة، أمس، إن انخفاض مؤشر الأسعار على أساس سنوي، يرجع إلى هبوط أسعار المجموعات الرئيسية منها مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 1,17%، ومجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية 1,09%، والنقل 0,47%، والمطاعم والفنادق 0,39%.

سيارات ذاتية القيادة في دبي

وقعت حكومة دبي، اتفاقاً مع وحدة كروز للسيارات ذاتية القيادة، المملوكة بحصة أغلبية لشركة جنرال موتورز الأميركية، وذلك لتشغيل سياراتها في دبي بدءاً من عام 2023. وقال ولي عهد دبي، الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، على «تويتر» أمس الاثنين، إن أسطول السيارات ذاتية القيادة سيصل إلى أربعة آلاف مركبة بحلول العام 2030، مضيفاً إن دبي ستكون الأولى خارج الولايات المتحدة التي تبدأ تشغيل سيارات كروز. وبحلول 2030، تلخص دبي إلى تخفيض تكاليف النقل بواقع 900 مليون درهم سنوياً (245,2 مليون دولار) وتوفير 1,5 مليار درهم.

صادرات اردنية متراجعة

انخفضت صادرات عُربة تجارة عمان، خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة 19,7% على أساس سنوي، متأثرة باستمرار تبعات جائحة كورونا. وأشارت العرفة في تقرير لها، وفق وكالة الأنباء الأردنية «نبرا» أمس، إلى أن صادرات العرفة من خلال شهادات المنشأ التي تصدرها، انخفضت إلى 151 مليون دينار (211,4 مليون دولار) في الربع الأول، مقارنة مع 188 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي 2020. وتوزعت الصادرات على العديد من الدول بمقدمتها العراق بقيمة 53 مليون دينار، والامارات 12 مليون دينار، ومصر نحو 10 ملايين دينار.

مدن حفر «الفنكوشية»

مصطفى عبد السلام

في إبريل/نيسان من عام 2014 خرجت شركة أربتيك الإماراتية، على المصريين بإعلان مفاده أنها قررت إنشاء مليون وحدة سكنية وبتكلفة 280 مليار جنيه، ما يعادل 40,2 مليار دولار في ذلك الوقت، والمساهمة في حل أزمة البطالة، حيث إن هذا المشروع يوفر مليون فرصة عمل للشباب المصريين. ولم تكتف بذلك، بل أعلنت أن بعض الوحدات سيتم تخصيصها للشباب ومحدودي الدخل وسكان العشوائيات والقبور، وأنه سيتم بيع وحدات أخرى بأسعار

وتمر السنة وراء الأخرى ولم يتم تشييد وحدة سكنية واحدة من المشروع رغم الإعلان أكثر من مرة من قبل جهات حكومية مصرية وإماراتية عن اختيار مواقع المشروع، وتدبير التمويل وعمل المناقصات واختيار الشركات المنفذة، بل فوجئ المصريون، نهاية 2020، بانتهاء عملاق المقاولات الإماراتي وإعلان إفلاس الشركة واختفائها للأبد دون أن تقدم اعتذاراً واحداً للملايين المصريين الذين خدعتهم بوعود براقعة ومشروع فنكوشي، ولأغراض سياسية.

ويبدو أن اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر يكرر السيناريو الإماراتي لكن ببهارات أكثر، حيث خرج، يوم السبت، بتصريح قال فيه إن القيادة العامة للقوات المسلحة ستبني ثلاث مدن كاملة المرافق في شرق وغرب وجنوب مدينة بنغازي الواقعة في شرق ليبيا، إلى هنا والخبر مقبول رغم تأكيدته أن «العمل جارٍ في هذه المدن، وأنه سيتم الانتهاء من البناء في وقت قريب»، رغم أن معظم أهالي ليبيا لا يعرفون شيئاً عن المشروعات ولم يسمعوا عنها من قبل. لكن حفتر أضاف قائلاً إن المدن الجديدة تستوعب ما لا يقل عن 12 مليون نسمة.

المثل العامي يقول «إذا كان المتكلم مجنوناً يكون المستمع عاقلاً»، والعقل هنا يعرف أن عدد سكان ليبيا أقل من 7 ملايين نسمة، فهل سيجتمع حفتر كل سكان ليبيا شرقها وغربها جنوبها وشمالها في مدنها الثلاث، بل ويعرض على دول مجاورة، مثل مصر وتونس والسودان، إرسال ملايين من رعاياها ليقطنوا مدنها الفنكوشية المبنية على أحلام؟ وبغض النظر عن رقم 12 مليون الذي حدده اللواء المتقاعد كسكان محتملين لمدنها الهلامية، فمن أين يأتي بالتمويل، وهو بالمناسبة بمليارات الدولارات، في ظل تجفيف مصادره المالية وتوحيد ميزانية ليبيا والاتفاق بين الفرقاء على أن كل إيرادات الدولة، النفطية وغيرها، تصب في حساب لدى البنك المركزي بالعاصمة طرابلس، وأن حكومة الوحدة الوطنية هي التي ستتولى توزيع مخصصات موازنة الدولة سواء تأمين الرواتب أو فاتورة الدعم أو تمويل الواردات والاستثمارات العامة.

ليبيا: تحركات حكومية لمعالجة أزمة الأرصد المجمدة

طرابلس - العربي الجديد

كشف مصدر في حكومة الوحدة الوطنية الليبية، عن توافق وشيك بين رئيس الحكومة، عبد الحميد الدبيبة، ومجلس النواب، حول تعيين شخصية جديدة لتولي رئاسة المؤسسة الليبية للاستثمار (الصندوق السيادي) التي تدبر أكثر من 66 مليار دولار، في خطوة من شأنها معالجة أزمة الأرصد الليبية المجمدة في الخارج. وقال المصدر لـ «العربي الجديد» إن حكومة الوحدة الوطنية تولى اهتماماً كبيراً بملف الصناديق الاستثمارية والأموال المجمدة

في الخارج، كونها باتت الحكومة الموحدة والتي تمتلك صفة شرعية معترف بها داخليا وخارجيا. وأشارت إلى أن الدبيبة أجرى اتصالات مكثفة مع مجلس النواب ولجنة الأموال الليبية المجمدة المنبثقة عن مجلس النواب، من أجل تشكيل مجلس أمناء جديد للمؤسسة الليبية للاستثمار، ويسعى لأن يكون هو على رأسه رفقة وزراء التخطيط والمالية والدولة للشؤون الاقتصادية، بينما تجري المفاضلة بين ثلاث شخصيات رقيقة لتولي رئاسة المؤسسة خلفاً لرئيسها الحالي على محمود الذي يتولى المؤسسة منذ 2017. وأضاف المصدر أن «الجهود تتركز

على حصر الأصول الثابتة داخل البلاد وخارجها بشكل نهائي، وتعيين إدارة مهنية للمؤسسة التي تدبر أكثر من 66 مليار دولار». ويسعى الدبيبة إلى معالجة قضية الأرصد الليبية المجمدة في الخارج بالتنسيق مع لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن، والتي ترجع لها قضية الأموال الليبية المجمدة بقرار أممي منذ العام 2011، من خلال وقف التصرف فيها بعد تعرضها في بريطانيا وبلجيكا لمحاولات لرفع الحراسة عنها والتصرف فيها لتعويض ديون ليبية. ورغم أن الشرعية التي تحرك على أساسها الحكومة، بعد منح مجلس النواب ثقته لها كأول

حكومة ليبية موحدة بعد سنوات من الانقسام السياسي، تسأل الخبر الاقتصادي الليبي، عبد السلام زيدان، عن تناسب عمر الحكومة القصير مع حجم حلحلة ملفات المؤسسة المتخمة بسلسلة تعقيدات تحتاج لوقت طويل. لكن زيدان، أكد خلال حديثه مع «العربي الجديد»، على أن خطوة تغيير إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار «مهمة وفي الطريق الصحيح»، معرباً عن أمه في أن «تكون خطوات رئيس الحكومة محسوبة، وأن نتوقف عند حد حصر الأموال الخارجية ومنع التصرف فيها، مع المتابعة الدقيقة للاستثمارات الداخلية».

اقتصاد

محور

الأسواق في رمضان: حظر وغلاء وركود

وسط الزينة والأضواء التي تضيف نوعاً من البهجة على الشوارع، استقبلت أسواق الدول العربية موسم رمضان، مع تصاعد آمال التجّار في جذب الزبائن وزيادة المبيعات وتعويض خسائر باهظة تكبّدوها بسبب تداعيات فيروس كورونا. وفي المقابل، يزداد إقبال المواطنين

الركود يلاحق أسواق 4 دول عربية

الغلاء ينغص فرحة المواطنين برمضان... وخسائر للتجار

يعاني المواطنون في 4 دول عربية من ارتفاعات كبيرة في أسعار السلع الغذائية مع دخول شهر رمضان، الامر الذي ينغص عليهم فرحتهم بموسم الصيام والبيع الغذائية في محاولة لإدخال الفرحة على أسرهم.

صابت تداعيات فيروس كورونا وتراجع القدرة الشرائية للمواطني أسواق مصر والعراق وسورية واليمن بالركود، وسط تصاعد شكوى الشارع من ارتفاع الأسعار وعدم كفاية التحركات الحكومية لإخمائها. ويأتي ذلك رغم أنّ التجار كانوا يؤملون

رمضان الأصعب معيشياً في لبنان

استقبل اللبنانيون شهر رمضان هذا العام، وسط الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة واستمرار جائحة كورونا، ما قد يجعل شهر هذا العام، الأصعب منذ أعوام. وبخلاف السنوات الماضية، فإنّ بلدي بيروت لم ترتّب شوارع العاصمة، كما لم تقم المراكز بعمليات تطهير الشوارع نظف مالها فاس فرحته الزمرة الاقتصادية، وبفقد هبوط العملة المحلية (الليرة)، الازمات الاقتصادية التي يواجهها لبنان، فبينما يبلغ سعر الصرف الرسمي 1510 ليرات، فإنّ السعر في السوق الموازية (السوداء) بلغ 12,800 ليرة، امس، بحسب «الناضول».

الاحتكار يرهق الأردنيين... وتحركات حكومية لكبحه

عقّان زيد الديسيبة

رغم الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الأردنية للحد من ارتفاعات أسعار المواد التموينية خلال شهر رمضان المبارك، وخاصة في ضوء غلاء السلع الغذائية عالمياً، فإن هذه الإجراءات تعثرت في تحقيق الهدف، وخاصة في ظل تقاعق ظاهرة الاحتكار حسب مراقبين. ووفق مواطنين لـ«العربي الجديد»، فقد شهدت أسعار سلع غذائية أساسية ارتفاعاً كبيراً في الأردن مؤخرًا، وبنسبة تراوحت بين 40% و70% لبعض السلع، خاصة الزيوت الغذائية والسكر والأرز وبعض أصناف الخضار والفواكه والدجاج. وفيما عزت الحكومة ارتفاع إلى زيادة أسعار السلع بالأسواق العالمية، فإن عددا من تجار الجزئة وأصحاب المطاعم اتهموا

المقابل، شهدت الأسواق المصرية تواصلأ في ركود المنتجات وارتفاعا بأسعار السلع، لا سيما اللحوم والخضروات، وهي ظاهرة تكرر سنويا بالبلاد مع بداية شهر رمضان، فيما اتهم المواطنون المصريون التجار بانهم وراء موجة الغلاء نتيجة غياب الرقابة الحقيقية على الأسواق. رغم نفى الحكومة المصرية ارتفاع الأسعار والسيطرة على السوق، والتوسع في معارض «الهلا رمضان» التي لا تختلف أسعارها عن أسعار السوق بحسب آراء مواطنين لـ«العربي الجديد»، وكانت أسعار اللحوم الحمراء ارتفعت مع دخول موسم رمضان بعد حالة من الاستقرار دامت لعدة أشهر، ليسجل سعر الكيلوغرام ما بين 130 و150 جنيهاً بدلاً من 120 جنيهاً (الدولار = نحو 15,66 جنيها)، كما ارتفعت أسعار الدجاج ليصل سعر كيلو اللحوم البيضاء إلى 36 جنيهاً.

المراق: ركود بسبب كورونا
على غير عاداتها في كل عام، تكاد الأسواق والمراكز التجارية في العراق تخلو من المخبضعين، منذ عدة أيام، إذ إعادة تم تزخرد أسواق العراق مع حلول موسم شهر رمضان، بالمخبضعين. وفي جولة أجراها مراسل «العربي الجديد» في عدد من أسواق

ارتفاعات كبيرة في أسعار الخضروات واللحوم رغم الإجراءات الحكومية

العاصمة بغداد رصد حالة من الركود الاقتصادي، وضعف إقبال المواطنين على التمتع قبيل رمضان.

في هذا الإطار، قال حسام الموسوي، وهو بائع مواد غذائية في سوق التورجة للبيع بالجملة وسط العاصمة العراقية بغداد إن «حركة البيع في السوق أصبحت شبه معطلة»، مبيّناً أنّ «حركة البيع اقتصرت على المسيوريين، لشراء الحاجات الأساسية مثل الأرز والبقوليات وبعض المواد الرئيسية في المواد العراقية»، وأوضح لـ«العربي الجديد» أنّ نسبة المخبضعين هذا العام، انخفضت بشكل كبير عن السنوات السابقة، عازياً ذلك إلى الارتفاع الحف في عدد الاصابات بكورونا، وتدهور الوضع الاقتصادي لمطم العراقيين وتراجع القدرة الشرائية لديهم، فضلاً عن «الارتفاع الفاحش في الأسعار نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل

العراق»، وقال مدير عام المؤسسة الاستهلاكية المدنية الحكومية سليمان القضاء، لـ«العربي الجديد»، إنه تواجدهم في الحكومة تم تثبيت أسعار السلع التموينية لعدة أشهر



ارتفاعات كبيرة في أسعار السلع (Getty)



التجار ياملون في زيادة بيعاتهم خلال موسم رمضان (الناضول)

ممتلكاتهم وسبل عيشهم ومصادر دخلهم وأعمالهم ورواتبهم. كان الحياني يلق امام هذا الخرج مكتفياً بالمشاهدة، وقال لـ«العربي الجديد» إنّ الضائع مخزنة في المتاجر منذ فترات طويلة وشارك كثير منها على اقتناء صلاحيته، وشهدت الأسواق اليمنية ارتفاعاً متصاعداً في أسعار السلع الغذائية، إذ باتت الدقيق في طليعة هذه السلع التي يعاني من ارتفاعها اليمنيون، إذ يشير آخر تحديث لسعر كيس الدقيق (50 كيلوغراماً) إلى أنّه بلغ نحو 26 ألف ريال، وما ساهم في ارتفاع أسعار السلع تدهور العملة اليمنية إلى نحو 850 ريالاً في سعءاه للدولار الواحد، ونحو 600 ريال في عدن.

وترصد جمعية المستهلك اليمنية تلاحباً بالاوزان والمكاييل لكثير من السلع في مختلف الأسواق اليمنية، حسب رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك فضل منصور لـ«العربي الجديد».

سورية: مهبشة صعبة

يشكل كبير من السنوات السابقة، عازياً رد المواطن عبد القدوس الحياني على الناجح، موضحاً أنّ المشكلة ليست بتوفر السلع بل في ارتفاع أسعارها بشكل مبالغ فيه يعقابل معاناة المواطنين من انعدام الدخل بعدما جردتهم الحرب من كل

اقتصاد

محور

الأسواق في رمضان: حظر وغلاء وركود

رمضان سيكون الأصعب معيشياً على العديد من الدول العربية هذا العام، بسبب تداعيات كورونا والحظر والإغلاقات

البلدان المغاربية: عرض وفير وقدرة شرائية متراجعة

يضي إلى ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية، قبل أن تتراجع في الأسبوع الأول من الشهر الفضيل.

الجزائر
وقع السناريو الذي يخشاه الجزائريون مع كل رمضان، فأسعار المواد واسعة الاستهلاك سجلت قفزات كبيرة، فاقت المائة بالمائة على بعض الأنواع، وحدث ذلك رغم تطمينات الحكومة المتواصلة بإغراق السوق بالمواد لكبح جنح المضاربين في أسواق الجزائر العاصمة. شهدت أسعار

الخضروات والفواكه واللحوم ارتفاعاً جنونياً في الأسبوع الأخير من شهر شعبان، إذ قفزت اللحوم الحمراء من 1300 دينار (10 دولارات) للكيلوغرام الواحد من لحم الخروف، إلى 1350 ديناراً (11,53 دولاراً)، ومن 250 ديناراً (2,1 دولار) للكيلوغرام الواحد من لحم الدجاج إلى 350 ديناراً (3 دولارات). وعلى نفس المنحنى ارتفعت أسعار الخضروات، «كل شيء زاد ثمنه إلا كرامته المواطن رخصت في الجزائر» يشتكي المواطن عبد الله تواتي، الذي التقته «العربي الجديد» في سوق «الحراش» الشعبي شرق العاصمة، والذي أضاف قائلاً: «هذا كثير، قالوا لنا إنه لن تكون هناك زيادات في الأسعار والعكس هو الذي وقع، أصحاب الجيوب الصغيرة لن يستطيعوا شراء أي شيء» إلى ذلك، يؤكد رئيس الجمعية الجزائرية للتجار والحرفيين، الحاج الطاهر بولنور، أنّ «الأسواق شهدت ارتفاعاً متوسطاً في الأسعار لارتفاع الطلب واستقرار العرض في أسواق الجملة، لا سيما بالنسبة للخضروات والفواكه».

ليبيا
يؤكد مواطنون في ليبيا لـ«العربي الجديد» أنهم باتوا يتكفون بالسلع الأساسية مع دخول شهر رمضان في ظل تدهور قدراتهم الشرائية، ولم تتمكن الأزمة الليبية سعيدة من تسليمها، من شراء السلع لشهر رمضان، قائلة لـ«العربي الجديد» إنها تعيش «في حالة قلق متواصل، فلا سهولة بالمصارف ولا فرصة يمكن الاعتماد عليها».



صفص المبيعات رغم كثرة المحرص من السلع (Getty)

حرضت السلطات العمومية في المغرب على توفير عرض كاف من السلع بمناسبة شهر رمضان، الذي يحل في سياق منسدم بتراجح إجراءات العديد من الأسس، بسبب تداعيات الأزمة الصحية، ويلاحظ رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك، بوعزة الخراطي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ العرض في السوق وفير من جمیع السلع التي يكثر إقبال عليها قبل رمضان ويحل رمضان في ظل تأثر استهلاك الأسر بحالة عدم اليقين المرتبطة بالجائحة، وبالطأة التي ارتفعت بسبب تعثر النشاط، حيث سنت المطالبة حوالي 12,7% من المساحة المشغطة. وإذا كانت مستوى النشاط تراجع في العديد من القطاعات، بما كان له المطالبة حوالي 12,7% من المساحة المشغطة. وإذا كانت خاص تلك العاملة في قطاعات السياحة والمطعم والترفيه وسجل الخراطي، أنّ الأمان التي سعت شهر رمضان، شهدت إقبالاً كبيراً على الشراء من قبل الأسر، ما

ورفعت أخيراً تكاليف النقل بما يصل إلى

فيما تبقى وعود بعض المسؤولين في حكومة النظام بتخفيض الأسعار في موسم رمضان مجرد تصريحات يامل المواطنون أن يلمسوها. نتائجها، وأرادت مصارر تواصلت معها «العربي الجديد» في العاصمة دمشق بأن تحسن سعر صرف الليرة بشكل طفيف خلال الأسبوعين الماضيين، لم يؤثر في تخفيض أسعار المواد الأساسية (المستهلكين وغير المستهلكين) في طليعة هذه السلع التي يعاني من ارتفاعها اليمنيون، إذ يشير آخر تحديث لسعر كيس الدقيق (50 كيلوغراماً) إلى أنّه بلغ نحو 26 ألف ريال، وما ساهم في ارتفاع أسعار السلع تدهور العملة اليمنية إلى نحو 850 ريالاً في سعءاه للدولار الواحد، ونحو 600 ريال في عدن.

وترصد جمعية المستهلك اليمنية تلاحباً بالاوزان والمكاييل لكثير من السلع في مختلف الأسواق اليمنية، حسب رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك فضل منصور لـ«العربي الجديد».

سورية: مهبشة صعبة

يشكل كبير عن السنوات السابقة، عازياً رد المواطن عبد القدوس الحياني على الناجح، موضحاً أنّ المشكلة ليست بتوفر السلع بل في ارتفاع أسعارها بشكل مبالغ فيه يعقابل معاناة المواطنين من انعدام الدخل بعدما جردتهم الحرب من كل

العراق»، وقال مدير عام المؤسسة الاستهلاكية المدنية الحكومية سليمان القضاء، لـ«العربي الجديد»، إنه تواجدهم في الحكومة تم تثبيت أسعار السلع التموينية لعدة أشهر

ارتفاعات كبيرة في أسعار الخضروات واللحوم رغم الإجراءات الحكومية

العاصمة بغداد رصد حالة من الركود الاقتصادي، وضعف إقبال المواطنين على التمتع قبيل رمضان.

في هذا الإطار، قال حسام الموسوي، وهو بائع مواد غذائية في سوق التورجة للبيع بالجملة وسط العاصمة العراقية بغداد إن «حركة البيع في السوق أصبحت شبه معطلة»، مبيّناً أنّ «حركة البيع اقتصرت على المسيوريين، لشراء الحاجات الأساسية مثل الأرز والبقوليات وبعض المواد الرئيسية في المواد العراقية»، وأوضح لـ«العربي الجديد» أنّ نسبة المخبضعين هذا العام، انخفضت بشكل كبير عن السنوات السابقة، عازياً ذلك إلى الارتفاع الحف في عدد الاصابات بكورونا، وتدهور الوضع الاقتصادي لمطم العراقيين وتراجع القدرة الشرائية لديهم، فضلاً عن «الارتفاع الفاحش في الأسعار نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل

العراق»، وقال مدير عام المؤسسة الاستهلاكية المدنية الحكومية سليمان القضاء، لـ«العربي الجديد»، إنه تواجدهم في الحكومة تم تثبيت أسعار السلع التموينية لعدة أشهر

بالأسعار، وخفض أي ضرائب من شأنها التأثير على أسعار السلع. الحركة الشرائية، إذ يتم الإقبال على شراء بعض السلع الأساسية بالذات المرتبطة بوجبة السحور، مثل الأجبان والمربي وأصناف أخرى ورغم حالة النشاط المحوطة خلال الأيام الأخيرة، استنقى الكثير من المواطنين من ارتفاع بعض السلع الأساسية بشكل ملحوظ، مثل الزبوت والسكر والدقيق، بالإضافة لارتفاع أسعار أصناف الخضروات، مثل الخيار والجصل وارتفاع محدود في أسعار اللحوم المجمدة، فيما حافظت أصناف أخرى مثل الدواجن على ثبات أسعارها. ومع ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية، يطالب المواطنون الجهات الحكومية في القطاع بالعمل على ضبط أسعار المواد الأساسية الغذائية ومنع التجار من استغلال موسم شهر رمضان للتلاعب

في رمضان، شهدت إقبالاً كبيراً على الشراء من قبل الأسر، ما

ورفعت أخيراً تكاليف النقل بما يصل إلى

ورفعت أخيراً تكاليف النقل بما يصل إلى

ورفعت أخيراً تكاليف النقل بما يصل إلى

